

الإسلاميون والديموقراطية

يذكر كثير من علماء الأصول والمقاصد أن القضايا والمبادئ الكلية التي تأتي بها الشرائع المنزلة ، هي مما تدركه عقول الناس ، ويشتركون في فهمه وتقبله والاتفاق عليه ، حتى قبل مجيء الشرائع بها. وذلك كاتفاقهم على حسن العدل وقبح الظلم ، وحسن الوفاء وقبح الخيانة ، وكاتفاقهم على حسن الاعتدال وقبح الغلو ، وحسن الجود والإيثار وقبح الشح والاستئثار...

ومن هذا الباب ، لا نجد اليوم - ولا قبل اليوم - اختلافاً يذكر، بخصوص مجمل المبادئ التي تعد هي التعبير العملي عن الديموقراطية والنظام الديموقراطي؛ مثل :

الشعب مصدر السلطة والشرعية والسيادة

الحق في اختيار الناس لمن يحكمهم ومن ينوب عنهم في تدبير شؤونهم العامة

التداول السلمي على السلطة بواسطة الانتخابات

حق تأسيس الأحزاب وغيرها من المنظمات ، للتعبير

الجماعي والعمل الجماعي

الحق في حرية الصحافة وحرية التعبير

الحق في مراقبة الحكام والمنتخبين ومحاسبتهم

الفصل بين السلط وصلاحياتها، وخاصة استقلال
السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة الأقوى ، التي هي
السلطة التنفيذية ...

فكل هذه الحقوق والقواعد الدستورية ، هي مبادئ ومُثُل
جميلة متحضرة ، لا ينازع فيها أحد ، ولا يتردد أحد في قبولها
والمطالبة بها . ولكن ما يقع الاختلاف في إدراكه ، ويحتاج إلى
الشرائع لحسمه ، ويحتاج إلى العلماء المجتهدين ، والخبراء
المتخصصين ، لإدراك وجه صوابه وحكمته ، ومدى مطابقتها
للحكم الكلي ، هو التفاصيل الجزئية والصور التطبيقية .

واليوم يردد السياسيون المثل القائل : الشيطان يسكن في
التفاصيل .

وأنا أضيف : الشيطان يسكن في التطبيق أيضا .

فكلنا مسلمون ، آمين ، ولكن الشيطان يأتي هناك ، في
التفصيل والتطبيق .

وكلنا معتدلون ومنفتحون ، آمين ، ولكن المشكلة آتية في
التفاصيل والتطبيقات .

٩٠ ————— الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية

وكلنا نريد ونحب قيم الحوار والتسامح والتساكن وحسن
الحوار ... لكن؟؟؟

وكلنا مع السلام والحلول السلمية ، وبعد...؟؟

وكلنا ديموقراطيون ، ولكن لندخل في التفاصيل
والتطبيقات ، وسنرى العجب . بل قد نتفق أو نتوافق حتى في
التفاصيل القانونية للعملية الديمقراطية ، ولكن يبقى
الشیطان والشیطنة في التطبيق والتنفيذ.

فالديموقراطية اليوم - من حيث هي مبادئ وقواعد ونظم -
تحتل بقبول وتوافق واسعين في العالم كله ، وفي عموم العالم
الإسلامي أيضا ، وبصفة خاصة لدى عامة العلماء والحركات
الإسلامية . فكل الحركات الإسلامية ذات الاهتمام السياسي ،
هي إما مشاركة في النظم والعمليات الديمقراطية ، وإما
ساعية لذلك في انتظار أن يفتح لها الباب أو النافذة . وكلها -
على تفاوت - تمارس الديمقراطية في نظامها الداخلي . ولم يبق
لأحد ما يزايد به عليها في هذا الباب .

وحتى القلائل من الإسلاميين ، الرافضون للديموقراطية
أو المتحفظون منها ، نجد كثيرا من حججهم ، إنما تتعلق
بالتطبيق والممارسة الفعلية ، لا بالفكرة والمبدأ . فهم يرون - كما

يرى الناس جميعا - أن الديمقراطية المعمول بها في العالم العربي والإسلامي، هي شعار جديد وأسلوب أثير، لشرعة الاستبداد والإقصاء والفساد.

ففي العراق حكومة منتخبة ديموقراطيا ، أليس كذلك !

وفي أفغانستان حكومة منتخبة ، ديموقراطيا أيضا !

وفي أطراف فلسطين هناك حكومة منتخبة ، ولكنها مطاح بها ديموقراطيا! وبجانبها حكومة أخرى أكثر ديموقراطية ، ما دام العالم الديموقراطي "الحقيقي" ، يعترف بها ويدعمها!

وفي تونس والجزائر ومصر وباكستان وسوريا والسودان واليمن ، يوجد رؤساء دول منتخبون ديموقراطيا مدى الحياة !! ، فيا موت زُرْ ...^(١) .

ما أردت أن أقوله بهذه الإشارات : هو أن الإشكالات والتحديات والإساءات التطبيقية التي تواجه الديموقراطية والفكر الديموقراطي ، هي أكبر بكثير وأخطر بكثير، من الاعتراضات والتحفظات النظرية ، التي قد تكون عند بعض الإسلاميين أو غيرهم ، من قبيل الآتي ذكره .

(١) وتام البيت الشعري :

فيا موت زر إن الحياة ذميمة ويا نفس جدي إن دهرك هازل
وهو للشاعر أبي العلاء المعري

قضية الشورى والديموقراطية

بعض علماء الإسلام ودعاته ، وبعض الجماعات الإسلامية ، يرفضون فكرة الديموقراطية ، لسبب بسيط ، وهو أن المسلمين عندهم ما يغني عنها ، وهو الشورى . ومادامت الشورى من الإسلام ومن شريعة الإسلام ، فهي - بدون شك - أفضل وأكمل . فالذين يتركون نظام الشورى يأخذون بالنظام الديموقراطي ، يصدق فيهم ما جاء في القرآن الكريم ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة / ٦١] .

والجواب على هذا ، هو أن الشورى في الإسلام أساس وركن ونهج ، وليست نظاما. فهي كما قال القاضي ابن عطية الأندلسي : « والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام »^(١) ، فهي من القواعد العامة والأحكام الأساسية . ولكن شأن نظامها أو تنظيمها ، متروك للاجتهاد والتجربة ، والتكيف مع الأحوال والتطورات .

ومن التطورات ، أننا نجد أماننا اليوم هذه الثروة من التجارب والنظم الديموقراطية . فلنا أن نأخذ بها ، أو نأخذ منها . وهنا أذكر بما بينته في حلقات سابقة ، من ضرورة التمييز

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢ / ٣٥ .

بين أحكام العبادات وأحكام المعاملات ، ومن كون الإسلام وضع الأسس والمبادئ العامة للنظام السياسي ، ولكنه لم يضع لنا نظاما سياسيا محمدا ، فهذه من تلك .

منذ بضع سنوات ، أُلقيت محاضرة في هذا الموضوع ، وأوضحت أن المضامين الديمقراطية مقبولة ومعتبرة إسلاميا ولا إشكال فيها ... وفي النهاية جاءني أحد الإخوة السلفيين ، وقال لي : لقد اقتنعت الآن .. ، ولكن بقي عندي شيء واحد ، هو : لماذا تصر على استعمال مصطلح الديمقراطية ؟ أليس اسم الشورى كافيا وأفضل ؟ فقلت له : الآن هان الأمر ، فالمهم هو أن نعرف المسمى ومضمونه ومقصوده ، ونتفق عليه ، وأما الاسم فمسألة هينة . وقلت له : إن القرآن الكريم عبر عن العدل بكلمة « القسط والقسطاس » ، وهي كلمة رومية ، كما في صحيح البخاري ...

الديموقراطية بين الوثنية والعلمانية

يعترض مفكرون إسلاميون آخرون على الديمقراطية ، بكونها ولدت في أحضان ثقافة وثنية يونانية ، ثم ترعرعت وازدهرت في بيئة علمانية أوروبية ، فهي قد جمعت بين وثنية الأقدمين وعلمانية المحدثين . ولذلك فالديموقراطية ثقافة

وفلسفة حياة ، وليست مجرد نظام سياسي .

والحقيقة أن هذا الاعتراض يحمل جوابه في نفسه . فإذا كانت الديمقراطية وثنية ، فكيف قبلت أن تصبح علمانية ؟ وإذا كانت بطبيعتها علمانية فكيف يصح وصفها بالوثنية ؟ وإذا كانت قد قبلت التغير من وثنية قديمة إلى علمانية حديثة ، فلم لا تكون قابلة للتغير إلى شيء آخر والتكيف مع ثقافة أخرى ؟

والحقيقة الأخرى ، هي أن هذا الإشكال كله ومن أصله ، هو مجرد فضول وتكلف ؛ لأن الديمقراطية التي نتحدث عنها اليوم وتعامل معها ، هي شيء معيش ومشاهد ، فهي ليست شيئاً في أعماق التاريخ ، أو في بطون كتب الفلسفة . وما هو معيش ومشاهد ، هو نظم وأنماط ديموقراطية ، تنبُت وتتلأم وتتعايش ، في مجتمعات وثقافات وديانات مختلفة متعددة . ولم تفرض على الناس ديناً ، ولا رفضت لهم ديناً . فلماذا الرجوع والاحتكام إلى نسبها وأصلها وفصلها ؟ أليس هذا مجرد فضول ليس تحته عمل ؟

الكلمة العليا للشرعية أم للديموقراطية

يقول بعض السلفيين : الديمقراطية تعطي السيادة والكلمة العليا للشعب وللناخبين ، فتجعل كلمة البشر فوق كلمة الله . وتجعل تشريعاتهم فوق شريعة الله . فالديموقراطية

تحل ما حرم الله ، وتحرم ما أحل الله ، وتلغي ما فرض الله . وهذا كله مرفوض ، ويزيد بعضهم : بل هو كفر . فلذلك لا يمكن قبول الديمقراطية بحال .

ويقول بعض العلمانيين : الإسلاميون يحتكمون إلى الشريعة ، ويعطونها الكلمة العليا . وما حكمت فيه الشريعة ، فلا نقاش فيه ولا ديموقراطية فيه عندهم ، وهذا نقض للديموقراطية ، بل هو كفر بها . ولهذا لا يمكن للإسلاميين أن يكونوا ديموقراطيين حقيقيين ، فلا ينبغي قبولهم في رحاب الديمقراطية بحال ، لأنهم خطر على الديمقراطية .

والذي أراه أن هذه الإشكالية «العويصة» ، ميسور حلها والجواب عليها : إسلاميا وديموقراطيا .

فأما إسلاميا ، فهذا لا يتصور إلا في حالة افتراض استفتاء شعبي عام في بلد إسلامي ، ويتعلق بشيء صريح في الدين ، ليقبله الناس أو يرفضوه ، فيسفر الاستفتاء عن رفض الحكم الشرعي وتبني ما يخالفه . وهذا ما لن يقع في يوم من الأيام ، لا من حيث إجراء مثل هذا الاستفتاء ، ولا من حيث نتيجته المذكورة .

أما حين يرفض الناس حزبا إسلاميا ، أو مرشحين إسلاميين ، لسوء أدائهم ، أو لضعف أهليتهم ، أو حين لا

يقبلون اجتهاداتهم الفقهية ، أوبرامجهم الاجتماعية ، أو مواقفهم السياسية ، فإن هذا لا يكون - أبدا - رفضا للإسلام أو لشيء منه . فالإسلام وشريعته شيء ، والمسلمون واجتهاداتهم وتصرفاتهم شيء آخر .

وأما ديموقراطيا ، فإن من بدهيات الديموقراطية القبول بما تختاره الشعوب وتمسك به . والديموقراطي الحق - حتى لو فرضناه ليس مسلما - هو من يحترم اختيار شعبه وجمهوره . ولا أحد يجادل في تمسك جميع المسلمين ، وليس أغليبتهم ، بالأحكام الثابتة الصريحة في دينهم . فهذا خيار ديموقراطي محسوم ومعلوم ولا غبار عليه . فعلى جميع الديموقراطيين احترامه والعمل بمقتضاه . فحتى لو قيل : حكم الديموقراطية فوق حكم الدين ، فهذا يمكن أن يُتصور إذا تعلق الأمر بدين تدين به الأقلية ، أما ما تؤمن به وتمسك به الأغلبية الساحقة من الشعب ، أو الشعب كله ، فإن الالتزام به هو عين الديموقراطية .

ولهذه النقطة الأخيرة علاقة بقضية الأغلبية في الإسلام والفكر الإسلامي . ولذلك أخصص لها الحلقة المقبلة بعون الله تعالى .